مخطوط
فيضة النفحات في مسألة
الصفات

«هذا»

كتاب فيضة النفحات في مسألة الصفا

للعلامة سيدي عبد الرحمن العيدروس

نفعنا الله به آمين

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى
آله وصحبه وأوليائه (أما بعد) فالذى نعطيه عبارة
أهل التحقيق نفع الله بهم :: أن زيادة الصفات على الذات
انما هى فى الذهن لتصريحه بكون العلم نسبة وهى لا وجود لها
فى الخارج فليس زيادتها أن لها وجودا فى الخارج غير وجود
الذات ولكن المفهوم من العلم معناه غير المفهوم من الذات
فيكون غير الذات فى الذهن وزائدا عليها فيه وهذا لا ينافى:
أن يكون عينه فى الخارج بمعنى ان يكون ما صدق الذات والعلم
وجودا واحدا لكن باعتبارين مختلفين وعلى هذا لا يلزم من
أثبات الصفات تعدد القدما المستقلة الوجودية حتى يرد
عليهم ما ورده المعتزلة وانما يلزم اثبات قديم واحد له اعتبارات
ونسب قديمة زائدة على ذاته بحسب المفهوم وهذا كلام
صحيح لا يقدح قادح وفى صحيح البخارى كان الله ولم يكن
شئ غيره :: فنفى أن يكون شئ فى الأزل متصفا بمغايرة الحق
والصفات أزلية فهى ليست غير الذات شرعا وتصريح

قادح صح

الاشعري بأن كلام الله تعالى غير مخلوق دليل على ان الصفات
موجودة بوجود الذات ولجبة بوجوبها باقية ببقائها فلا تحتاج
الى جعل كما يوضحه حديث كان الله ولا شئ غيره فان المحتاج
الى الجعل انما هو مسمى العالم الذى هو موجود غير الله والشرع قد
نفى أن تكون هذه الصفات اغيارا للحق سبحانه فهى لا مفهوما
وعقلا ولا غيره شرعا فلا حاجة الى الجعل ولا يلزم تعدد القدما
المنافى لله وحده كما ظنه المعتزلة وانما يلزم قدم مسمى الله الذى
هو الذات المستجمع لجميع الكمالات لذاته وحدوث غيره وهو
عين التوحيد لأن كلمة التوحيد هى (لا اله الا الله) بالاجماع
وقد تبين دلالتها على قصر الالوهية على الله تعالى قصرا حقيقيا
والله اسم للذات الجامعة لجميع الكمالات التى منها الصفات
وكل ما كان هذا توحيدا شرعا لم يلزم من اثبات ذات متصفة
بصفات قديمة تعدد القدما المنافى للايمان بالله وحده
كما لا يخفى فالمؤمن بلا اله الا الله مفسرا الله فيها بالذات
الجامع للكمال لان مؤمن بالله وحده لانه مؤمن باله قديم
له صفات قديمة وهو مسمى الله المتجلى بذاته لذاته على ذاته

فكلما كان كذلك كان موحدا شرعا فالمؤمن بالله قديم له صفات
قديمة موحد شرعا وهو المطلوب وبالله التوفيق
واما من قال ان الصفات واجبة لذات الواجب اما في نفسها
فهي ممكنة أي ان الصفات في نفسها لذاتها ممكنة ولذات
الله واجبة فجوابه انه ليس لنا شيء ممكن لذاته قائم بذات
القديم من حيث علم الله القديم ازلا وابدا ولجب بالقديم
لا بنفسه غير منفصل من حيث علم الله به عن العلم الا
الممكنات الجائزات المفعولات القابلة للايجاد والاعدام
في عالم التصوير لا في العلم الازلي ولا استحالة في قدم الممكنات
من حيث علم الله بها لعدم فصلها عن العلم او حدوث او
حدوثها فيه ازلا وابدا وليست مع ذلك بالهة ولا قديمة
لذاتها وان كانت قديمة بالقدم من حيث علم الله بها
لعدم حدوثها فيه فنسب اليها القدم بالعرض والامكان
بالذات لقبولها الحدوث والتجدد لذاتها لامكانها لا للغير
ولا تكون فيه الا بالغير فالقول بامكان الصفات يلحق
الصفات بالافعال او يلحق الافعال بالصفات وذلك

بين البطلان وفي الفتوحات المكية للشيخ الأكبر
نفع الله به مسألة كون الباري حيا عالما قادرا الى سائر
الصفات نسب واضافات له تعالى لا أعيان زائدة على
ذاته لما يؤدى الى نفيها من النقص وليست بزائدة على
الذات اذ الكامل بالزائد على ذاته ناقص بالذات عن كماله
لكماله بالزائد والحق تعالى كامل بذاته لذاته فالزائد بالذات
على الذات محال وبالنسب والاضافات من الاسماء والصفات
ليس بمحال اهـ وقال عين القضاة الهمذاني من صار الى
اثبات الذات ولم يثبت الصفات كان جاهلا مبتدعا ومن
صار الى اثبات صفات مغايرة للذات حق المغايرة فهو
ثنوي كافر ومع كفره جاهل" وقال أيضا قوم ذهبوا الى
نفي الصفات وبذوق الانبياء والاولياء يشهد بخلافه وقوم
اثبتوها وحكموا بمغايرتها للذات حق المغايرة وذلك كفر
محض" وشرك بحت وقال ايضا ذواتنا ناقصة وانما
تكملها الصفات واما ذات الله فهي كاملة لا تحتاج
في شيء الى شيء اذ كل ما يحتاج في شيء الى شيء فهو ناقص والنقصان

هما صورة زائدة صح

لا يليق بالواجب تعالى فى ذاته تعالى كافية للكل فى الكل
فهى بالنسبة الى المعلومات علم وبالنسبة الى المقدورات
قدرة وبالنسبة الى المرادات ارادة وهى واحدة ليس
فيها اثنينية بوجه من الوجوه اه وقوله ذواتنا ناقصة
ظاهر هذا الكلام اقرب الى قول الحكما لكن المراد بها ما يطابق
قول الصوفيه وقوله فهى بالنسبة الى المعلومات علم الخ اى
وصفاته نسب واضافات تلحق الذات المتعالية بقياسها
الى متعلقاتها وقوله ليس فيها اثنينية بوجه من الوجوه =
بحسب الواقع والوجود الحقيقى وانما الاثنينية كلها بحسب
العلم والتعقل كما سيأتى قال العارف الجامى قدس الله سره
ذهب الحكما الى ان صفاته تعالى عين ذاته لا بمعنى
ان هناك ذوات وله صفات وهما متحدان حقيقة بل
بمعنى ان ذاته تعالى يترتب عليه ما يترتب على ذات وصفة
معا مثلا ذاتك ليست كافية فى انكشاف الاشيا وظهورها
عليك بل تحتاج الى صفة العلم التى تقوم بك بخلاف
ذاته تعالى فانه لا يحتاج فى انكشاف الاشيا وظهورها

عليه الى صفة تقوم به بل المفهومات باسرها منكشفة
عليه لاجل ذاته فذاته بهذا الاعتبار حقيقة العلم وكذا الحال
فى القدرة فان ذاته موثرة بنفسها لا بصفة زائدة عليها
كما فى ذواتنا فهى بهذا الاعتبار قدرة وعلى هذا تكون الذات
والصفات متحدة فى الحقيقية متغايرة بالاعتبار والمفهوم
واما الصوفية فذهبوا الى ان صفاته عين ذاته بحسب
الوجود وغيرها بحسب التعقل اهـ قال شيخ شيخنا وهو الملا
ابراهيم الكردى المدنى بعد كلام الجامى قد يتوهم من ظاهر
العبارة عدم فرق بين مذهب الحكما والصوفية لان الظاهر
ان التغاير بحسب المفهوم والتغاير بحسب العقل واحد وفى
التحقيق فرق بينهما لان المغايرة بين الذات والصفة بحسب
المفهوم ٢ وبحسب ٣ الوجود العلمى التعيين فان علمه سبحانه
تعين من جملة تعينات ذاته كالامور المنفصلة بعينه =
بالتفاوت فى ذلك اصلا فان كل ماعداه فهو تعين من تعيناته
ولا فرق فى ذلك بين الصفات والامور المنفصلة وانما تمتاز
الصفة من غيرها بنسبة وخصوصية اخرى لكن

٢ لان مفهوميهما متغايران وما صدقهما عليه واحد والمراد بالمغايرة بحسب التعقل ٤ اوضح
فى قول الصوفية ان مفهوم = الصفة كما يكون مغايرا ٤ لمفهوم الذات كذلك ما صدق عليه الصفة مغاير الماصدق عليه الذات ولكن مغايرة هذه بحسب التعقل

التأثير للذات لا للصفات فهذا الانكشاف ذاته لا صفته
هذه فليتأمل فهو سبحانه وتعالى باعتبار مبدئيته الانكشاف
علم وهو لا باعتبار ذلك وكل اعتبار هو الذات وهو باعتبار
العلم لا يتحقق الا بالعلم فما صدق عليه العلم حقيقة ليس
ذاته بل ذاته مع اعتبار ما وهو غير ممكن وكذلك ما صدق
عليه الواجب ليس نفس ذاته بل ذاته مع اعتبار ما وهو غير
ممكن وكذلك ما صدق عليه الواجب ليس نفس ذاته بل ذاته
مع اعتبار ما وهو وصف الوجوب فذاته سبحانه مصداق
الواجب لا مصداق عليه الواجب ونفس عليه جميع الصفات
والاعتبارات التي تحتمل على الذات فانها من حيث هي هي
وفي المرتبة التي هي فيها هي هي لا نعت ولا اسم ولا رسم
فاحفظ هذا اصرح بذلك قدس سره في الحاشية بقوله
فصفاته نسب واعتبارات واضافات تلحق الذات المتعالية
بقياسها الى متعلقاتها وقال قدس سره والفرق بين كلام
الحكما والصوفيه في اثبات الصفات ان الحكما وحدوا
لذات الواجب بذات متشخصة وحدة شخصية واما =

الصوفيه فانهم وحدوها بوحدة ذاتية مطلقة لاشخصية جزئية واثبتوا لها صفات متكثرة بكثرة اعتبارية هي مظاهرها في العين والحكما منكرون وجود صفات متكثرة هي مظاهرها مع اتحاد الذات لان عندهم وجودها واحد بوحدة شخصيّة يمتنع اتحادها بشي آخر لامتناع صحة الحمل بينهما اه وقال شيخ شيخنا المحقق وهو ملا ابراهيم المذكور قدس سرّه وأما من قال لا هي هي ولا هي غيره مع القول بزيادتها وقيامها بالذات فلم يقل بمغايرتها حق المغايرة على ان قول الأشاعرة أنها لا تحتاج الى علة لانها ليست بغير الذات يدل على أنها ليست زائدة على الذات لا في المفهوم لا في الخارج كما ذكره الأمام الرازى في الاربعين فيرجع لما قاله في المواقف انها لا هي هو مفهوما ولا غيره ما صدقا اذ لو كانت غيره ما صدقا لاحتاجت الى علة ولا بد لكنهم قد صرحوا انها لا تحتاج الى علة لانها ليست غيره وهذا لا يتم الا اذا كانت ليست غيره خارجا وعلى هذا فقول من قال لا هي هو ولا هي غيره ينطبق على قول الصوفية

نعم المشهور من مذهب الأشاعرة له وجه في التحقيق
وذلك بالنظر الى التجلي في مظهر له ذلك وهو القول بزيادة
الصفات في الخارج على الذات والاشعرية قائلون
بالروية والأشعري نص في كتابه الابانة على
أنه مؤمن بالتجلي فالحمد لله على الوفاة وبسط
المسألة في قصد السبيل انتهى
وهذا بعض ما حضرنا من
النقل في هذا البحث
وصلى الله على
سيدنا محمد
وعلى آله وصحبه
وسلم
م

هذا كتاب

لطائف الجود في مسألة وحدة الوجود

للإمام العالم العلامة السيد

عبد الرحمن العيدروس

نفعنا الله به في

الدنيا والآخرة

والمسلمين

م

وبه نستعين

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله بداية ونهاية * والحمد لله رواية ودرايه *
وأصلي واسلم على الأول والآخر * والباطن والظاهر *
وعلى آله وأصحابه الراتعين في بساتين المظاهر (اما بعد)
فهذه لطائف تتعلق بمسألة الوحدة القائلين بها
أهل المعارف ٭ ((اللطيفة الأولى)) ٭ قال اهل
المعرفة نفع الله بهم : دلت البراهين العقليه
النيرة على وجود الوجود المطلق ووجوبه وأنه شخص لأنه
واجب الوجود وهو موجود في الخارج بالاتفاق والضرورة
وكل موجود في الخارج فهو شخص وانه واحد لا ثاني
له أذ لو لم يتميز الثاني عن الأول بوجه من الوجوه فهو
عين الاول لا ثانيه أذ الشئ لا يكون ثانيا لغيره الا
اذا وجد في أحدهما ما ليس في الآخر وحيث فرضنا
انه لا زيادة فلا اثنينية وان تميز الاول بأمر
محقق للاثنينية ولو بوجه أعتباري لم يكن الثاني

مطلقاً بالمعنى المذكور بل مقيداً بذلك الامر المميز له عن
المطلق والمقيد لا يكون ثانياً للمطلق بل وجهاً من وجوهه
ثم ليس معنى الشخص الجسم المؤلف بل الشخص هو الموجود
المتعين في الخارج وهو اعم من الجسم وغيره .

«اللطيفة الثانية»

قال اهل المعرفه نفع الله بهم الوجود ∴ المطلق اذا
أطلق على الحق تعالى فهو الوجود المجرد عن الاعيان
والمظاهر واذا أطلق على الوجود العام المفاض على
حقائق الممكنات فهو الوجود المقترن بالحقائق
المتعدد بحسبها المتعين بمقتضى احكامها وأثارها
المميز عن الوجود بالمعنى الأول بهذه النسب والاعتبارات
وهو المعبر عنه بالعمى في حديث أبي رزين الصحابي
نفع الله به فهذا العمى الذى فتح الله فيه صور ما سواه
من العالم هو الوجود الفايض المنبسط على حقائق
الممكنات ولهذا قال القونوى نفع الله به وتوحيد

الوجود هنا عبارة عن انبساطه على الحقائق المتميز في علم الموجد أزلا فيوجد كثرتها يعني نظهر صور الممكنات فيه على مقتضى حقائقها الغير المجهولة المختلفة من اللطافة والكثافة والعلو والسفل والصغر والكبر والألوان والأشكال فالوجود المنبسط عليها وهو العمى الذي هو صورة النفس الرحماني موجود في الخارج وان لم يوجد شئ من الممكنات

(اللطيفة الثالثة)

قال الأكبر نفع الله به في الباب الثامن والأربعين ومائة من الفتوحات المكية : الحق خلق وما الخلق حق أهـ : قال اهل المعرفة نفع الله بهم وذلك لأن الاطلاق الحقيقي ذاتي للحق فلا تقيده الأكوان بظهور تعيناتها في تجليه المنبسط عليها والخلق مقيد والمقيد ذاتي له لان الخلق عبارة عن تعيين خاص في الوجود المنبسط اقتضته ماهيته الثابتة فلو ارتفع القيد لم يكن خلق فلا يصح أن يقال

الخلق عين الحق لأن المقيد الذي يكون القيد ذاتيا له لا
يكون عين المطلق الذي يكون الإطلاق ذاتيا له بخلاف
أن يقال الحق عين الخلق فإنه صحيح لأن المطلق الحقيقي
لا تقيده الأكوان فتجليه فيها لا ينافي التنزيه بليس
كمثله شيء ((اللطيفة الرابعة))

قال أهل المعرفة نفع الله بهم :: اعلم أن حقيقة
الممكن مباينته لحقيقة الواجب فإن الحق تعالى هو الوجود
المحض والممكن معدوم ثابت في نفس الأمر الذي هو علم
الله تعالى وأن الوجود المقترن بالماهيات ليس عين
الواجب الذي هو الوجود المحض المجرد عن الماهيات
بل هو من تجليه النوري العمائي فهو لا هو ولا غيره كما أنه
هو من حيث الاقتران والاشتراك والتعيين والتعدد الحاصل
بالاقتران وغير ذلك وبذلك تعلم أن الشيخ محيي الدين
وأتباعه نفع الله بالجميع لم يقولوا بالتجسيم لما تبين
أن الحق تعالى هو الوجود المحض الموجود بذاته القائم
بذاته المتعين لا بمقتضى استعداده بل بذاته وكل جسم

١ لا من حيث الاشتراك والاقتران ونحوه صح

فهو صورة في الوجود المنبسط على الحقائق المعبر عنه بالعماء
متعينة بمقتضى استعداد ماهيته المعدومة ولا شيء
من الوجود المجرد عن الماهية المتعين بذاته بل بالصور المتعينة
في الوجود المنبسط بمقتضى الماهية المعدومة فلا شيء
من الجسم بالوجود المجرد عن الماهية المتعين بذاته وتنعكس
الى لا شيء من الوجود المجرد عن الماهية المتعين بذاته بجسم
وهو المطلوب ومما ذكرناه تعلم ان الشيخ محيي الدين نفع الله
به انما اراد بالمطلق المطلوب الاطلاق الحقيقي الذي لا يقابله
تقييد القابل لكل اطلاق وتقييد فاطلاقه عدم
تقييده بغيره في عين الظهور في القيود لا عدم ظهوره
في القيود ولا عدم ظهوره الا في القيود فله التفرد عن
الظهور في الاشياء بمقتضى كان الله ولم يكن شيء غيره
وله التجلي فيما شاء من المظاهر بمقتضى وهو معكم اينما
كنتم لكنه لا يتقيد بذلك فانه من وراء ذلك
بمقتضى والله من ورائهم محيط ⁂ (اللطيفة الخمسة)
قال ⁂ أهل المعرفة نفع الله بهم ⁂ اعلم ان

الثابت الازلى برزخ بين الوجود المحض الذى هو الواجب لذاته والعدم المحض الذى هو المحال لذاته فان الواجب والمحال لما استحال ان يكون شيئا منهما معروضا للامكان بالضرورة وجب أن يكون معروض لامكان غير العدم المحض كما أنه غير الوجود المحض فيكون برزخا بينهما اذ لو كان المعدوم الممكن نفيا و لاشيئا محضا كما قالوا لكان محالا لا ممكنا واللازم باطل بالضرورة فكذا الملزوم وبالله التوفيق الحى القيوم (اللطيفة السادسة)

علم وحدة الافعال ووحدة الصفات ووحدة الذات من غير مباشرة ذلك ذوقا وكشفا وتوهما لبس لغير الخاصة وأما الخواص فلهم مباشرة ذلك كشفا قال الشيخ الاكبر نفع الله به : من شهد الخلق لافعل لهم فقد فاز : ومن شهدهم لاحياة لهم فقد جاز ومن شهدهم عين العدم فقد وصل اهـ واذا كان السالك فى مباشرة وحدة الأفعال

وتشهدا صح

قدر على طي الأرض واختراق الهوى والمشي على الماء
والأشباع بالقليل مكان الكثير والأرواء بالقليل
ونحو ذلك وإذا كان في مباشرة وحدة الصفات سمع
في تجلي صفة السمع له جميع الاشياء ناطقة من
جماد ونبات وحيوان لانه بالحق يسمع لا بنفسه وكذلك
يبصر في تجلي صفة البصر له جميع المبصرات ولا يحجبه ١ التكرار
ولا يحجبه شيء عن شيء لانه بالحق يبصر وكذا جميع قواه فيه
كما ورد فبي يبصر وبي يسمع وبي يبطش الى اخره وان
وأن كان في مباشرة وحدة الذات كان تحسبها
لانها تعود الاسما الذاتية عنده كالماء لونه
لون انائه فيتصف به لقبول الألوان كلها
فلا يدري العبد من هو لشهوده المحو بالحق
بلا نسبة شهود له بل كشهد الله أنه لا اله الا
هو وكفى بالله ٩ وهو على كل شيء شهيد فيتصل ٩ شهيدا صح
الشاهد بالشاهد في جميع المشاهد والشواهد
حققنا الله بذوق ذلك وسلك بنا في احسن

المسالك وصلى الله على
سيدنا محمد الفاتح الخاتم
وعلى آله وصحبه
واتباعهم في جميع
العوالم،
تم

كتبه «حنفي خليل» طالب ثانوي الأحمدي

سنة ١٣٣٢ هـ

ذي الحجة